خاتمة

سيناريوهات وتوصيات

في سياق المواقف الأمريكية من الثورة المصرية، وتأثيرها في تطورات الثورة وتحولاتها، **تبرز عدة ملاحظات وسيناريوهات وتوصيات** :

المستوى الأول: الملاحظات:

أولاً: أن الدور الأمريكي الإيجابي في التعاطي مع تحولات الثورة المصرية، يبقي رهنا بعدة شروط، منها[1]:

1ـ **أولوية الداخل**: أي أن تدرك الأطراف الداخلية الساعية للديمقراطية وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية، أن الأولوية هي للداخل وتطوراته وأن العامل الخارجي لا يعدو أن يكون عاملا مساعدا في أفضل الحالات.

2ـ **أولوية الإقليمي على الدولي**: فالقوى الإقليمية أقدر من القوى الدولية على التدخل الإيجابي في الشأن الداخلي لدول الجوار، في ظل تأثير العلاقات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة، كما أن التدخل الإقليمي يبقي أقل إثارة للمشاكل من نظيره الدولي.

3ـ **تحديد المطلوب من الخارج وفقا لأجندة وطنية**: حيث يمكن الاستفادة من دعم الحكومات الأمريكية لبرامج إصلاح مؤسسات الدولة المصرية وللإدارة الفنية للانتخابات ودعم استقلال القضاء وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وغيرها، وتطوير برامج الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولكن في إطار من الشفافية واحترام القوانين السائدة.

ثانيـًا: إن الهدف الأول للولايات المتحدة هو البحث عن أدوات لممارسة النفوذ من أجل تشكيل مصر الثورة والضغط عليها، فقد أدركت الولايات المتحدة أنها بلا أوراق، وأن موقفها في مصر صار أضعف، فالمعونة الاقتصادية صارت غير مؤثرة

(1) د. عمرو حمزاوي، ثلاثة شروط للدور الخارجي الإيجابي، صحيفة الشروق، القاهرة، عدد 31 أغسطس 2011.

علىٰ الاقتصاد المصرىٰ، والمعونة العسكرية يصعب استخدامها لأن الولايات المتحدة فىٰ حاجة لاستمرارها، خصوصاً أن تلك المعونة كانت جزءاً من معادلة كامب ديفيد التىٰ تسعىٰ الولايات المتحدة بكل قوة لحمايتها. لذلك ظل البحث عن أدوات تسمح للولايات المتحدة بتشكيل حاضر مصر ومستقبلها محوراً للتحركات الأمريكية بعد الثورة المصرية.

ثالثـاً: إن الولايات المتحدة، من وجهة نظر البعض، لا يعنيها أيديولوجية النظام السياسىٰ فىٰ مصر بعد الثورة، إسلامية أو علمانية، ولا طبيعته، عسكرية كانت أو مدنية، ولكن الأهم هو ألا يقاوم ذلك النظام المشروع الأمريكىٰ ولا يتحدىٰ المصالح الأمريكية، وهنا برز فىٰ دوائر الحكم الأمريكية تياران: الأول، يميل لقبول نظام حكم ديمقراطىٰ مدنىٰ فىٰ مصر بشرط امتلاك أدوات ضغط سياسية واقتصادية لتقويم الأداء المصرىٰ إذا ما تعارض مع مصالح الولايات المتحدة. والثانىٰ يفضل فىٰ مصر نظاماً سياسياً لا ينسحب فيه العسكر من السياسة، وإنما يشتركون مع الإسلاميين فىٰ الحكم، علىٰ غرار تركيا ما قبل انطلاقها الديمقراطىٰ، أو حتىٰ علىٰ غرار باكستان اليوم[1].

رابعـاً: أن الإستراتيجية الأميركية فىٰ التعامل مع الثورات العربية، قد حكمتها عدة مبادئ، أولها: مبدأ الترقب والانتظار (إذ فضلت الإدارة الأميركية مبدأ الانتظار والترقب قبل التسرع بإعلان موقف صريح من كل ثورة، وتبعت ذلك محاولات جادة لتقليل أضرار التغيير)، وثانيها: مبدأ الفصل بين الثورات (حيث كان من الصعب علىٰ الإدارة الأميركية إعلان مبدأ واحد للتعامل مع ثورات العرب وتطبيقه فىٰ جميع الحالات، ومن هنا عمدت دوائر صنع القرار فىٰ واشنطن إلىٰ التعامل مع كل حالة علىٰ حدة)، وثالثها: مبدأ تغير الأساليب مع ثبات الأهداف الإستراتيجية (فرغم ما تتيحه الثورات العربية من فرصة للولايات المتحدة للتصالح مع شعوب العرب عن طريق تحالف جديد يستبدل تحالفاتها السابقة مع نظم الحكم غير الديمقراطية، فإن ثورات العرب عرَّضت المصالح الأميركية فىٰ الشرق الأوسط للخطر، وحتىٰ يتم انتهاء هذه الثورات، سيكون من الصعب حماية هذه المصالح، وأن الولايات المتحدة سيكون لها شكل مختلف

(1) د. منار الشوربجي، ماذا تريد الولايات المتحدة من مصر؟، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، عدد 18/ 1/ 2012. الرابط، http://www.almasryalyoum.com/node/606611

من النفوذ، لأنها تتعامل مع ديمقراطية آخذة في التطور [1].

المستوي الثاني: السيناريوهات:

يمكن التمييز بين عدة سيناريوهات مستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه مصر في مرحلة ما بعد ثورة يناير:

الأول: تحفيز الصراع:

من المقولات المهمة في إطار تفسير أنماط العلاقات الدولية، أن القوى الكبرى تلجأ إلي غرس محفزات الصراع في الأقاليم التي تخضع لنفوذها، كما تغرس محفزات الاستقرار، حتى تكون محفزات الصراع جاهزة للاستخدام، والاستثارة متي شذت أو حاولت دولة أو أكثر من دول هذا الإقليم عن السياسة الغربية، وحاولت تبني سياسة معارضة للمصالح الغربية. ووفق هذه المقولة، يمكن القول أن سيناريو إثارة الصراع مع النظام الجديد في مصر بعد الثورة ، بدعم غربي، قابل للتحقيق في حالة توفر عدة **شروط منها:**

1ـ قيام إسرائيل كطرف فاعل في المنطقة بممارسة دورها في الضغط على السياسة الغربية، وتوجيهها بما يتفق ومصالحها، والتي تتعارض في كثير من الحالات مع المصالح المصرية.

2ـ تبني مصر بعد الثورة سياسة خارجية تتعارض مع توجهات ومصالح الولايات المتحدة الغربية، وخاصة في القضايا ذات الاهتمام الغربي الرئيسي في المنطقة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

3ـ نزوع مصر بعد الثورة لتبني دور إقليمي نشط، يتعارض والتوجهات الغربية، التي لا تريد أن تبرز قوى تنافسها السيادة والهيمنة على مقدرات القوى والثروة والنفوذ في المناطق ذات الأهمية المحورية في السياسة الغربية.

4ـ الضغوط التي ستمارسها بعض القوي الإقليمية، على الولايات المتحدة الغربية، لتحجيم نفوذ مصر، واحتواء ثورتها، وتقييد حرية حركتها، في ظل المواقف الواضحة المضادة للثورة المصرية، وما حققته من نجاحات، وفي مقدمة هذه القوى المملكة

(1) محمد المنشاوي، الرؤية الإستراتيجية الأميركية للثورات العربية، الجزيرة نت، 12/ 04/ 2011.
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B195DB97F-C9DC-46DE-8C1E-231118FCAB89%7D#1

العربية السعودية.

5ـ طبيعة النظام السياسي المصري، بعد الثورة، وتركيبته السياسية، وما يقوم عليه من توجهات، ومدىٰ تعارض هذه التوجهات مع المصالح والسياسات الغربية.

السيناريو الثاني: تحفيز التعاون:

سيناريو تحفيز التعاون مع النظام المصري بعد الثورة، قابل للتحقيق في حالة توفر عدة شروط منها:

1ـ وجود الولايات المتحدة كطرف فاعل في مشروعات التعاون التي تتبناها الدول الغربية ومصر أو تعلن عن تبنيها، سواء فنياً أو اقتصادياً أو إستراتيجياً، أو إشرافياً.

2ـ فتح المجال في هذه المشروعات أمام القوىٰ الإقليمية، المتنافسة أو المعارضة، للدخول فيها مستقبلاً، والتأكيد علىٰ أن هذه المشروعات لا تتعارض وما تتبناه هذه القوىٰ من مشروعات، وأنها يمكن أن تتم في إطار من التنسيق والتعاون المشترك.

3ـ عدم قيام النظام السياسي المصري بعد الثورة بتبني سياسات أو توجهات معارضة للولايات المتحدة، أو العمل علىٰ استثارتها، وخاصة في القضايا محل الاهتمام الرئيس.

4ـ وصول بعض النخب أو التيارات السياسية، ذات الارتباط بالتوجهات والقيم الغربية إلىٰ قمة النظام السياسي في مصر، وسعي الولايات المتحدة لدعمها، داخلياً وخارجياً.

5ـ وجود بعض الملفات الأكثر إلحاحا لدىٰ الولايات المتحدة، والتي تسعي لقيام مصر بدور مهم فيها، فتتراجع في ضغوطها في ملفات أخرىٰ أقل أهمية لصالح هذه الملفات، ولو بشكل جزئي أو مؤقت.

السيناريو الثالث: تجميد الوضع:

سيناريو تجميد الوضع الراهن، قابل للتحقيق حال توفر عدة شروط منها:

1ـ عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في مصر بعد الثورة، وخاصة في القضايا ذات الصلة بالمصالح الغربية.

2ـ إظهار نوع من الدعم لبعض الإقليمية التىٰ يرتبط معها الغرب بعلاقات قوية، مثل المملكة العربية السعودية، وخاصة في ظل توترات الأوضاع في منطقة الخليج العربي، والحاجة للدور السعودي في إدارة هذه الأوضاع.

3ـ التحكم ببعض أوراق المساومة فيٰ مواجهة كل الأطراف، وتحريكها في الوقت المناسب بما يتفق وتطورات الأوضاع في المنطقة، التي تمر بمرحلة حاسمة، قد تقود لتحولات ضخمة، تعجز الولايات المتحدة عن إدارتها بما يتفق ومصالحها.

4ـ الرغبة في تجاوز مرحلة الثورات الشعبية التي تجتاح المنطقة العربية، والتي يمكن أن تنال من كل النظم السياسية، المعروفة بولائها وتبعيتها للسياسة الغربية، ويدفع بالإدارة الغربية إلىٰ إعادة النظر في كل توجهاتها وسياساتها الخارجية.

5ـ استهلاك الوقت في قضايا هامشية، وفرعية، حتىٰ تكتمل بعض الملفات التي تتبناها الولايات المتحدة، كاستقرار الوضع بالنسبة لدولة جنوب السودان الجديدة، واستكمال مخطط تفتيت السودان، وترويض النظام في ليبيا، واليمن وسوريا وإيران، حتىٰ لا يتم تفتيت القوي والجهود، لصالح قضايا، قد لا تكون أكثر إلحاحًا الآن.

ومن خلال التمييز بين هذه السيناريوهات، تأتي أهمية التأكيد علىٰ أن التمييز بينها، جاء لاعتبارات تحليلية فقط، فالقوىٰ الكبرىٰ ذات التوجهات العالمية، والساعية نحو التفرد والهيمنة، لا تتبني في توجهاتها وسياساتها، سيناريوهات أحادية، أو بدائل محددة، ولكنها تجمع بين العديد من السيناريوهات والبدائل، الجاهزة والقابلة للتنفيذ والتعديل وفقًا لمصالحها وأولويات اهتماماتها، ووفقًا لتحولات الأوضاع في المناطق محل الاهتمام، وفي القضايا ذات المحورية الرئيسية، وهو ما يجب مراعاته من جانب القائمين علىٰ صنع السياسة الخارجية المصرية، في مرحلة ما بعد الثورة، وخاصة في ظل أهمية القوي الغربية المحورية، وتعاظم تأثيراتها علىٰ مستقبل الثورة المصرية سياسيًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا.

المستوي الثالث: التوصيات:

أمام ما تعرضت له السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية من انتقادات، وأمام تعدد البدائل والسيناريوهات التي يمكن أن تتحرك فيها هذه السياسة مستقبلاً، تعددت المقترحات التي من شأنها تفعيل هذه السياسة، والحفاظ علىٰ تأثيرها فيٰ مصر ما بعد الثورة، ومن بين هذه المقترحات:

1ـ أن أهم عنصر للسياسة الأمريكية فيٰ مصر يجب أن يتمثل فيٰ التركيز علىٰ عملية التحول نفسها بغض النظر عما سيعود علىٰ أمريكا من نتائج آنية؛ فالعملية الانتخابية ستتكرر فيٰ مصر بدون نتائج ملموسة للسياسة الأمريكية لعدة سنوات قادمة، ومن ثم

ينبغي الرهان على عملية التحول الديمقراطي في مصر مهما طال الوقت ولذلك على الولايات المتحدة أن تنخرط في جهود متعددة الأطراف وممتدة حتى تحقق أهدافها.

2ـ يعتبر الجيش المصري وجهاز المخابرات العامة المصرية بالنسبة للولايات المتحدة، المؤسستين الأكفأ في مصر والقادرتين على حفظ العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي ظل الضعف المستمر لوزارة الداخلية المصرية، تبقي المؤسستان وحدهما القادرتين على منع مصر من الانزلاق نحو الفوضى ومن ثم تبدو العلاقة الثنائية بين البلدين مصبوغة بصبغة عسكرية، وتبدو العلاقات الأمريكية مع الجيش المصري تمر بحالة من الفتور، فالمجلس العسكري المصري، قبل مرسي، كان يشكو من إرسال وفود رسمية أمريكية دون المستوى، ومن تجاوز الولايات المتحدة للحكومة المصرية بدعمها المباشر للمنظمات غير الحكومية، وكون الولايات المتحدة تبدو غير مقدرة للجهود التي تبذلها مصر لحفظ الأمن في المنطقة، ووضع المساعدات الأمريكية في ظل حرص فريق في الكونجرس على فرض قيود عليها هذه المساعدات.

3ـ التركيز على الأهداف الكلية بعيدة المدى وليس على الأحداث قصيرة المدى، وهنا ينبغي على الولايات المتحدة أن تجعل مساعدتها لمصر غير مرهونة بشكل الحكومة المقبلة، وأن تتوقف عن ظهورها بصورة متدخل مؤثر في صياغة السياسات المصرية، وأن تتواصل مع كل الأطراف السياسية في المشهد المصري وعلى كل المستويات .

4ـ على الولايات المتحدة أن تستمر في اتخاذ مواقف من شأنها تعزيز نقل السلطة لحكومة مدنية، وأن تدفع مصر نحو تشكيل بيئة سياسية متسامحة وقائمة على منافسة حقيقية.

5ـ الاستثمار الأمريكي في تطوير الجيش المصري: وذلك بالاستثمار في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي بالنسبة للحكومة، وتدريبها على طريقة السيطرة على الحشود الكبيرة وتبني تهج مختلف في التعامل مع المتظاهرين فالحوادث التي جرت بعد الثورة تنم عن عدم قدرة القوات المصرية على السيطرة على الحشود الكبيرة بدون اللجوء للقتل، وتدريب الشرطة المصرية على نهج مختلف من التعامل، والسعي نحو بناء توافق بين القادة السياسيين في مصر[1].

(1) التحول في مصر، رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية، واشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، يناير 2012. النص متاح على الرابط التالي:
http://csis.org/files/publication/120117_Egypt_Transition.pdf

6ـ أنه مع الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع الإدارة الأمريكية أن تطرح فكرة التجارة الحرة، كفكرة أكثر فاعلية، ومؤشر نحو نمو طويل الأجل في العلاقات. وتوقيع اتفاق كهذا سيبعث برسالة قوية إلى مصر حول التزام الولايات المتحدة بوضع إنجاز اتفاقية التجارة الحرة كهدف للسياسة الأمريكية[1].

7ـ أن ترسل الإدارة الأمريكية رسالة واضحة إلى النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر مفادها أنها ندعم التحولات التي تثمر عن قيام حكومات تظهر من خلال أفعالها عن التزامها بالحريات العامة مثل حرية التعبير والاجتماع والفكر والدين والصحافة الحرة؛ وتشجع الحرية والممارسات الدينية وتطبق التسامح الديني على كافة الأقليات؛ وتدعم حقوق الشعب في التواصل بحرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، بدون تدخل؛ وتكافح الإرهاب في كافة صوره وأشكاله، بما في ذلك تلك القائمة على الدين.

8ـ أن تعمل الإدارة الأمريكية على خلق حوافز لتشجيع المصريين على اختيار نوع القيادة التي يمكنها أن تبني معها علاقات جديدة ودائمة. وقد تشمل تلك الحوافز فتح مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة، وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة". ومنح قرض مبكر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم قد يكون حافزاً مشجعاً. كما يجب على الولايات المتحدة أن توسع بشكل كبير من دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية التقليدية التي تدعم الديمقراطية، وأن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات إعلامية جديدة تستطيع، كتأمين العملية الانتخابية أو المساعدة في تصوير وتذكر إرث الثورات.

وبعد ..

إن معرفة خطط وسياسات الإدارات الأمريكية، عملية ضرورية، سواء من باب "الثقافة العامة" أو من باب "معرفة العدو" أو من باب البحث عن أرضية موضوعية أو نقاط لممارسة سياسات "المصالح" المتبادلة والمتكاملة، ولكن يستحيل تحقق الفائدة من جميع ذلك، ما لم نجعلها أولا "ذات علاقة بأنفسنا"، وصناعة القرار المشترك فيما بيننا ولدينا.

---

(1) روبرت ساتلوف، مطلوب اهتمام أمريكي رفيع المستوى بالوضع المزري في مصر، معهد واشنطن، 13/ 9/ 2011. الرابط،

http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC10.php?CID=89&portal=ar

إن مواجهة ممارسات الخارج وخططه وسياساته تبدأ من الداخل، فلا توجد دولة قوية خارجياً ما لم تكن قوية داخلياً، والقوة الداخلية لا تعني ممارسة القهر والبطش في مواجهة المواطنين، ولكن في القدرة علىٰ تعبئة مختلف الإمكانات والقدرات حول رؤية كلية تدعم أمن الوطن واستقراره.

إن التركيز علىٰ السياسة الأمريكية، وعدم التطرق لردود الفعل المصرية، جاء من باب محورية "دور الفاعل" وتراجع "دور المفعول" خلال هذه المرحلة، وهو تراجع طبيعي كسمة من سمات التحولات الجذرية في عمر الشعوب، ولكن استمرار التراجع وعدم قدرة التيارات السياسية علىٰ الالتفاف حول مبادئ ثورتها لن يقود إلا إلىٰ مزيد من التفتيت والتشرذم وخاصة مع غياب القيادات الوطنية المخلصة، وحرص التيارات والأفراد علىٰ التصارع حول مصالح ذاتية ضيقة علىٰ حساب حاضر الوطن ومستقبله.

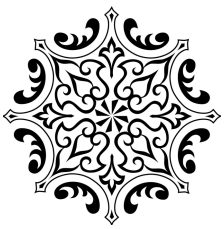

obeikan.com